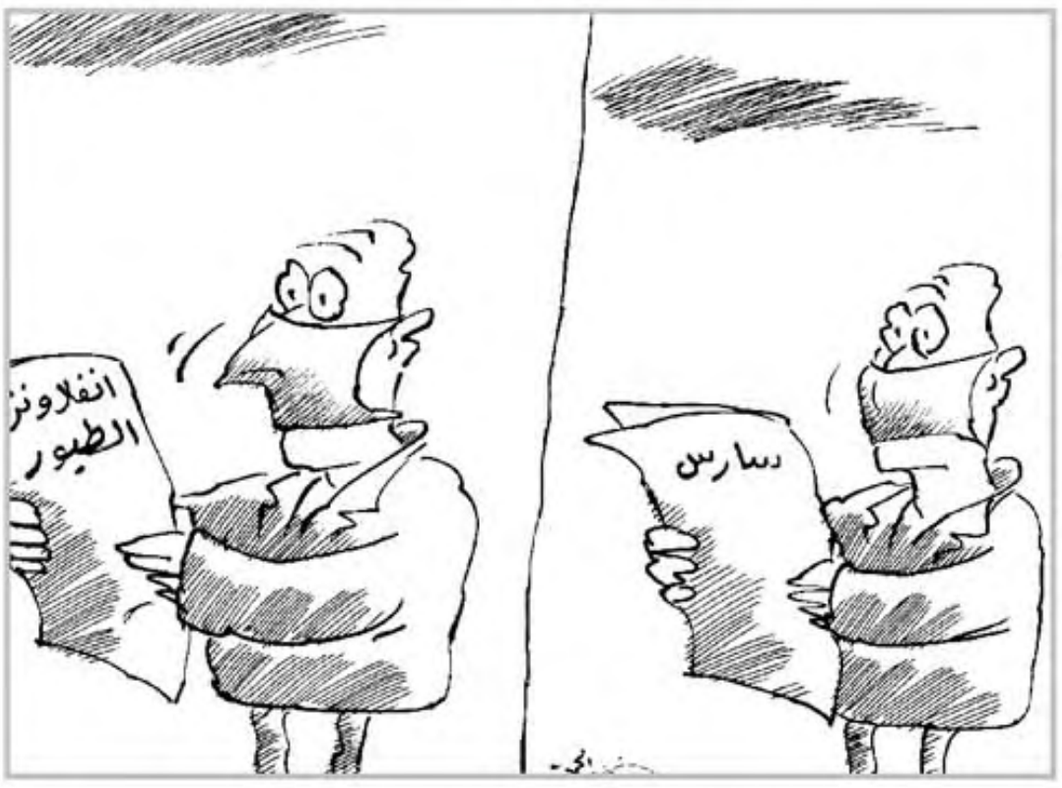

كاريكاتير
خضير الحميري

في مؤتمر الجزائر الوزاري لدول اوبك

ورقة عمل عراقية حول السياسة النفطية المستقبلية والمشاريع المخطط لتنفيذها

بغداد / محسن ثامر الموسوي

تبدأ في الجزائر الثلاثاء المقبل أعمال المؤتمر الوزاري الاستثنائي (129) لدول أوبك، بمشاركة العراق بوفد رسمي برئاسة وزير النفط الدكتور إبراهيم بحر العلوم وعضوية عدد من الخبراء والاختصاصيين.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة لـ (المدى): إن المؤتمر سيتدارس جملة من المواضيع التي تعنى بمسائل السوق النفطية منها السقف الانتاجي والاسعار ووضع السوق الحالي في ضوء المتغيرات السياسية والدولية إضافة إلى ورقة العمل التي سيقدمها العراق والتي ستتناول التطورات لمستقبل السياسة النفطية العراقية والمشاريع التي تخطط الوزارة لتفعيلها. مع أعطاء صورة واضحة عن احتياجات العراق وخاصة القطاع النفطي في الدعم والاسناد.

واشار المصدر إلى أن اوبك تتوقع تراجع الطلب على نفطها في الربع الثاني من العام الحالي بواقع ثلاثة ملايين برميل يومياً عن مستوى انتاجها في كانون الاول، وحسب التقرير الشهري عن سوق النفط حيث قدرت اوبك حجم الطلب على نفطها في الربع الثاني من هذا العام بواقع (24 و 27) مليون برميل يومياً مقارنة مع انتاجها في كانون الاول البالغ 27.735 مليون برميل يومياً.

واشار إلى ان مؤتمر الجزائر سوف يحدد ملامح سياسة الانتاج في الربع الثاني. مؤكداً إن مخزونات النفط العالمية شهدت نمواً استثنائياً في الربع الاخير من عام 2003 وصل إلى (700) الف برميل يومياً.

من جهة أخرى اختتمت في وزارة النفط الباحثات الرسمية بين العراق وبولونيا التي مثلها وفد اقتصادي وتجاري كبير هو الاول من نوعه منذ انتهاء الحرب.

وقال مصدر في وزارة النفط إن الباحثات التي رأس الجانب العراقي فيها المهندس عبد الصاحب سلمان المطلب الوكيل الاقدم لوزارة النفط والجانب البولوني وكيل وزارة البنية التحتية مايكل لش اني، تضمنت مناقشة سبل التعاون المشترك بين البلدين في مجال القطاع النفطي.

وطبقاً للمعلومات التي حصلت عليها (المدى) فأن الوفد البولوني يسعى للحصول على عقود لإعادة الاعمار في العراق، إضافة إلى المشاركة الفاعلة للشركات البولونية في تطوير حقول النفط فضلاً عن استعداد بولونيا لتدريب للاكات العراقية وتوفير زمالات دراسية في مجال استخراج النفط والغاز. ووعدت وزارة النفط العراقية بدراسة الافكار والمقترحات التي تم طرحها خلال الباحثات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

كلية بغداد التقنية: بين انقاض الحرب وركام المعرفة

منتسبون تبرعوا بأموالهم الخاصة من أجل أن تستمر الدراسة

بغداد/ رحمن الجواري

كلية بغداد التقنية واحدة من الكليات التابعة لهيئة التعليم التقني التي تنفرد باختصاصات ربما تكون الوحيدة في العراق والنادرة على صعيد الوطن العربي وخاصة في مجالات (تقنيات القوالب وهندسة اللحام والزجاج والسير اميك) إلا أنها كلية فتية بدأت سريعة وقوية ومتماسكة في مناهجها العلمية والتطبيقية معاً مما جعل الاقبال عليها بشكل متزايد من قبل الطلبة الراغبين بالحصول على شهادات هندسية في تقنيات هذه المجالات إلا أنها سرعان ما تعرضت شأنها شأن زميلاتها إلى تدمير ونهب وسلب لم يبق فيها إلا جدران محترقة لا تصلح لشيء إلا أن إصرار عميدها وملاكها التدريسي والذين بدأوا اعلى الفور بإصلاحها وإزالة آثار الدمار وإعادة الحياة اليها بأسلوب متعاقب وسريع جرى بهمة منقطعة النظير.

"المدى" زارت هذه الكلية والتقت بعميدها الدكتور منير حميد السعدي الذي قال: لقد كان للدور الذي اولاه الدكتور محمود شاكر عبد الحسين رئيس الهيئة أهمية بالغة التأثير في شحن الهمم ومواصلة عطاء منتسبي الهيئة الذي حدا الأمر ببعضهم إلى نقل ممتلكات بيته إلى الكلية والتبرع بما يملك من مال جمعه لنائبات الدهر لتأمين أقل ما يمكن من مستلزمات طلبة العام الدراسي وفعلاً استطاعوا وبفترة وجيزة من تهيئة المستلزمات الاساسية لاداء الطلبة امتحاناتهم ومواصلة عامهم الدراسي الجديد من خلال استثمار المبالغ التي حصلت عليها من الهيئة وإعادة قاعات الدروس وغرف التدريس وترميم المفاصل المهمة الاخرى التي لها علاقة بسير العملية التدريسية في الجانبين العلميين النظري والتطبيقي.

واوضح إن إدارة الكلية لم تقف عند هذا الحد بل استمرت في تطوير وتوسيع الكلية من خلال انشاء بناية اخرى تناظر بنايتها القديمة وبسعة متساوية بها إلى جانب إنشاء العديد من المرافق الحيوية الأخرى التي تحتاجها الكلية معتمدة بذلك على ما تحصل عليه من مبالغ من الهيئات والاحزاب في داخل العراق وخارجه على شكل هبات تقدم لها من أجل إعداد جيل علمي يسهم وبشكل مباشر في بناء الصرح العلمي والحضاري لعراقنا الجديد على اساس متين نستطيع من خلاله أن نتوسع عمودياً وافقياً في مجال التعليم بصورة عامة والتعليم التقني على وجه الخصوص.

بناء مختبرات جديدة

ويستطرد الدكتور منير متحدثاً للمدى إن الكلية تعمل الآن في بناء مختبرات جديدة بالتعاون مع هيئات التعليم التقني في عدد من الدول المتقدمة وتزويدها باجهزة متطورة تسهل على الدارس في هذه الكلية مواكبة التقنيات الجديدة والعمل على اجهزة لم يشاهدها سابقاً بسبب افتقار الكليات لها.

وجواباً على سؤال عن الاستعدادات التي قامت بها الكلية لاستيعاب دفعات جديدة من الطلبة المتقدمين لها خلال العام الدراسي الحالي قال: لقد أمنا جميع المستلزمات الاساسية للطلبة الجدد الذين قبلوا خلال هذا العام والطلبة الذين سيقبلون في الدفعات القادمة وطلبة الدراسات العليا المستمرين فيها والذين سيقبلون لاحقاً في مجالات تقنيات هندسة القوالب واللحام والزجاج والسير اميك والساحة والسيارات والتبريد وهندسة تقنيات المواد.

اهمال 1200كم من الطرق التي تربط بين المحافظات الجنوبية

الطرق الامنية تسرق الجهد والاموال من الطرق الخارجية

المدى- جبار بجاي

في الوقت الذي تتحدث دول العالم والشركات المتخصصة فيها عن مشاريع المترو والانفاق والطرق السريعة ذات المسارات المتعددة ومشاريع الرور الأخرى التي صار تنفيذها وفق تقنيات حديثة كانت تنفذ بتوجيهات مركزية من (القيادة) او تبعاً لرغبات المسؤولين في تلك المحافظات والمقصود بهم المسؤولين في (لحزب والدولة) الذين عمدوا إلى أهمال الطرق المهمة والحيوية التي تندرج تحت لحاجة الملحة للاستخدام اليومي وقاموا بانشاء شبكات أخرى أطلق عليها (الطرق الامنية).

واضاف إن مجرد تسمية هذه الطرق بهذا الاسم يعد كافياً على عدم جدواها الحقيقية واختصارها على الجانب الأمني فقط وهو ما كان يؤرق النظام السابق فضاع جهد كبير وأهدرت مبالغ طائلة دون فائدة تذكر كما إن خطط مديريات الطرق في المحافظات الأخرى هي الأخرى تعطلت ولم ينفذ حتى كيلومتراً واحداً من مشاريع الطرق خارج هذه البدعة التي راح يتباها بها هؤلاء بوصفها حققت لهم الغرض المطلوب فأحكموا السيطرة على تلك المناطق وبالتالي فهم قد حدوا من فاعلية (الخربين) والحقيقة على العكس من ذلك تماماً فالذي يفكر بمصالحه ومنافعه دون الأهتمام بالمصلحة العامة هو عدو الشعب وهو الخرب.

طرق قديمة وممرات ضيقة

وماذا عن اعمال الصيانة للطرق الخارجية القائمة في تلك المناطق.

يقول السيد عصام ابو رغيف إن لجودة وتحديد مساراته في ضوء تلك الحاجة او تبعاً للظروف التي تفرضها الطبيعة لكن موضوعة الطرق في زمن النظام السابق لم تنحو على هذا الصعيد خاصة في محافظات جنوب العراق التي صار التركيز فيها على انشاء شبكات واسعة من الطرق كانت تنفذ بتوجيهات مركزية من (القيادة) او تبعاً لرغبات المسؤولين في تلك المحافظات والمقصود بهم المسؤولين في (لحزب والدولة) الذين عمدوا إلى أهمال الطرق المهمة والحيوية التي تندرج تحت لحاجة الملحة للاستخدام اليومي وقاموا بانشاء شبكات أخرى أطلق عليها (الطرق الامنية).

واضاف إن مجرد تسمية هذه الطرق بهذا الاسم يعد كافياً على عدم جدواها الحقيقية واختصارها على الجانب الأمني فقط وهو ما كان يؤرق النظام السابق فضاع جهد كبير وأهدرت مبالغ طائلة دون فائدة تذكر كما إن خطط مديريات الطرق في المحافظات الأخرى هي الأخرى تعطلت ولم ينفذ حتى كيلومتراً واحداً من مشاريع الطرق خارج هذه البدعة التي راح يتباها بها هؤلاء بوصفها حققت لهم الغرض المطلوب فأحكموا السيطرة على تلك المناطق وبالتالي فهم قد حدوا من فاعلية (الخربين) والحقيقة على العكس من ذلك تماماً فالذي يفكر بمصالحه ومنافعه دون الأهتمام بالمصلحة العامة هو عدو الشعب وهو الخرب.

طرق خاصة

عن الطرق الامنية قال المهندس عصام ابو رغيف مدير طرق وجسور محافظة واسط لـ (المدى): كما هو معروف للجميع إن للطريق أهمية خاصة في الحياة البشرية كونه الشريان الذي يديم زخم الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات من خلال الحاجة الملحة لاستخدامه في نقل الاشخاص والبضائع بانواعها ولا يمكن قطعاً الاستغناء عن الطريق مهما تعددت وتطورت اساليب ووسائل النقل وعند انشاء الطريق لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار جملة معايير في مقدمتها الحاجة الفعلية لجودة وتحديد مساراته في ضوء تلك الحاجة او تبعاً للظروف التي تفرضها الطبيعة لكن موضوعة الطرق في زمن النظام السابق لم تنحو على هذا الصعيد خاصة في محافظات جنوب العراق التي صار التركيز فيها على انشاء شبكات واسعة من الطرق كانت تنفذ بتوجيهات مركزية من (القيادة) او تبعاً لرغبات المسؤولين في تلك المحافظات والمقصود بهم المسؤولين في (لحزب والدولة) الذين عمدوا إلى أهمال الطرق المهمة والحيوية التي تندرج تحت لحاجة الملحة للاستخدام اليومي وقاموا بانشاء شبكات أخرى أطلق عليها (الطرق الامنية).

واضاف إن مجرد تسمية هذه الطرق بهذا الاسم يعد كافياً على عدم جدواها الحقيقية واختصارها على الجانب الأمني فقط وهو ما كان يؤرق النظام السابق فضاع جهد كبير وأهدرت مبالغ طائلة دون فائدة تذكر كما إن خطط مديريات الطرق في المحافظات الأخرى هي الأخرى تعطلت ولم ينفذ حتى كيلومتراً واحداً من مشاريع الطرق خارج هذه البدعة التي راح يتباها بها هؤلاء بوصفها حققت لهم الغرض المطلوب فأحكموا السيطرة على تلك المناطق وبالتالي فهم قد حدوا من فاعلية (الخربين) والحقيقة على العكس من ذلك تماماً فالذي يفكر بمصالحه ومنافعه دون الأهتمام بالمصلحة العامة هو عدو الشعب وهو الخرب.

مجموع اطوال الطرق الخارجية في المحافظات المذكورة يصل إلى (12000) كيلومتراً وهي طرق اغلبها قديمة وبعضها بممر واحد تربط هذه المحافظات مع بعضها وهذه الشبكات الواسعة من الطرق كان اغلبها لا يصلح للسير والنقل وفق للحددات المعروفة بسبب الحفر والحطبات والتموجات الطولية والعرضية وكذلك التشققات التي حصلت فيها خلال الاعوام الماضية حيث تحملت العبء الاكبر في حركة الارتال العسكرية والآليات الثقيلة والدروع وداستها سرف الدبابات ابان الحروب الثلاث علاوة على تعرضها للقصف المستمر الجوي والصاروخي والمدفعي في الحرب العراقية الايرانية وكانت المعالجة والصيانة آنية وسريعة بعيداً عن كل الضوابط والمواصفات فأهملت هذه الطرق بشكل متعمد وواضح في الوقت الذي صار الاهتمام والتركيز أكثر على الطرق والشاريع التي اشرنا اليها او ما تسمى الطرق الامنية هذا إذا اضفنا لذلك إن نسبة التخصيصات السنوية لاعمال الصيانة والاكساء للطرق لخارجية في المحافظات التي ذكرناها لا تتعدى 20% من المبالغ المخصصة للصيانة لعموم شبكات الطرق في العراق وبالتأكيد إن النسبة الاكبر كانت للطرق لخاصة بأزلام النظام في مناطق سكناهم او تلك التي توصلهم إلى المزارع الخاصة بهم.

وفيما يتعلق بطرق محافظة واسط فإن الضرر الذي لحق بها كبير جراء كون المسؤولون في النظام السابق يعدون طرقها خطرة كونها ترتبط مع محافظتي ميسان وذي قار مما دفعهم إلى إنشاء ثلاث طرق (أمنية) لم ولن تحقق أية فائدة تذكر وفق المفهوم السائد والعام للطرق لكنها كانت تنفذ رغماً على المسؤولين في مديرية طرق المحافظة بوصفها مشاريع مهمة وتحقق الاستقرار الأمني وبالمناسبة فقد شكلنا أواخر العام الماضي لجنة لمعرفة حجم انسيابية مرور الآليات على تلك الطرق كلاً على انفراد فكانت الحصيلة مهزلة حقيقية إذ إن عدد المركبات والجرارات الزراعية التي سلكت أحد الطرق خلال ساعة ونصف لم يتعد اصابع اليد الواحدة والحال نفسه للطرق الأخرى ربما مع فارق بسيط جداً ولكن بالمقابل كانت نسبة الاضرار في شبكات الطرق الخارجية في المحافظة والتي يبلغ اطوالها (1600) كيلومتر كبيرة جداً وهناك مقاطع طويلة فيها يصعب السير عليها فهي لم تحض بالرعاية للتمثلة بالصيانة والاكساء وكل ذلك طبعاً كان من أجل تنفيذ طرق يمكن أن نقول عنها وهمية كونها عديمة الجدوى والفائدة أما خطة العام الحالي فتشتمل على صيانة واكساء نحو (100) كيلومتر أمن الطرق الخارجية مع تسوية وتعديل الاكتاف والجزرات الوسطية وتنظيم القناطر والعابر على هذه الطرق فيما سيتم تنفيذ واحد من أهم الطرق الذي يربط مدينة الكوت مع ناحية شيخ سعد (غرب دجلة) بطول 52 كيلومتراً إضافة إلى طرق أخرى مهمة لربط مناطق الريف بمراكز المدن لتسهيل عملية نقل الاشخاص والمحاصيل الزراعية وغير ذلك.

انشأتها الحكومة الوطنية عام 1939 .. وتوسعت عدة مرات

الطمر الصحي.. واكداس الانقاض.. والصيد الجائر تهدد سدة الكوت

واسط - المدى

هل حقاً إن حسين نعمة كان يسير على ضفاف دجلة عند مدينة الكوت "لينهدم" به ذلك "الجالي" حيث لم يجد منقذاً له من مصيبة الغرق التي حلت به سوى أن يمسك "السباح" لكن الاخير خانه عندما تقطع به.

كانت هذه صورة سريعة تراءت امامي وانا أجلس على (جالي الكوت) الخالي من السباح وأتأمل ملياً بمنظر الشط والسدة "وزرات" السمك الغائب لحاضر تواً واوصل ناظري عبر الفتحات المتداخلة في الامواج لحاملة لبوابات السدة واكون مضطر لتغيير نظري في اتجاه آخر فأجد ما لا يسر لخاطر حيث يرمي الاهالي اكداس النفايات والقمامة والنقاض الابنية في حوض النهر لتغطي لجالي وتصبح خطر أبيئياً يداهمنا جميعاً دون أن ندرك ذلك. ويتكرر المشهد كل ساعة.

6 سنوات من العمل

السيد جواد كاظم مدير مشروع سدة الكوت يقول: إن سدة الكوت واحدة من أهم المشاريع الاروائية حيث شيدت على نهر دجلة ما بين عامي (1934-1939) لتنظيم عملية ارواء الاراضي الزراعية في محافظة واسط وذي قار وميسان عبر ناظمي الغراف والدجيلة ومن المعروف إن نهر دجلة كان في القرون الاولى من العهد الميلادي يجري في مجراه الشرقي "القديم" وفي اول القرن السابع بعد الميلاد حدثت فيضانات كانت شديدة ادت إلى تدمير السداد المحيطة بالنهر لاسيما في اماكن قريبة من الموقع الذي شيدت عليه مدينة الكوت فتسربت كميات كبيرة من مياه النهر إلى منطقة ما بين النهرين مما دفع ملوك الفرس إلى القيام بعدة محاولات للسيطرة على المياه وبناء سد على النهر لكن دون جدوى

فتكررت المحاولة في زمن الوالي الاموي على العراق خالد بن عبد الله القسري حيث عمل على بناء سد من الآجر والصاروج (وهو مادة كالاسمنت تصنع بخلط النورة والكلس مع الرماد) على دجلة في الموضع الجديد لتحويل المجرى لكنه فشل هو الآخر بمحاولته.

وفي عام (1710م) جرت محاولة ثالثة من هذا النوع في المنطقة ذاتها لكن هذه المرة اقيم السد على المجرى الشرقي للنهر في زمن والي بغداد الوزير حسن باشا واستمر لمدة 53 يوماً فأتمه وبذل اهتماماً كبير أمن أجله لكن حدوث فيضان كبير في دجلة أدى إلى حصول (ثلمة) في الجانب الغربي من هذا السد الذي تعطل وعادت المياه إلى مجراها القديم.

فكرة انكليزية

واضاف إن اول دراسة جرت لإنشاء سدة محكمة ميكانيكية حديثة على نهر دجلة في المنطقة نفسها كانت في عهد الحكومة العثمانية التي كلفت مهندس الري الانكليزي السير وليم ويلكوكس بوضع تصاميم لانشاء هذه السدة فقدم تقريراً أعام 1911 يقترح فيه انشاء قناطر لتنظيم عملية الري وعند تشكيل الحكومة الوطنية جرى التفكير بانشاء هذه السدة التي صار وجودها أمراً ملحاً خاصة بعد أن ضعف الاعتماد على مياه الغراف في عمليات الري كونها اصبحت تنقطع بضعة شهور كل عام فرجع اصحاب الفكرة إلى تقرير السير وليم بوصفه حلاً للمشكلة حتى تم تهيئة التصاميم من قبل المهندسين الاستشاريين في لندن "كود وولسون ومايكل وفوغانلي" وبعد أن وضعت الاعمال بالمناقصة رست على شركة بلفور بنيي الانكليزية بمبلغ مليون و119 الف واربعمائة وثلاثين ديناراً وفعلاً بوشر في العمل أواخر عام 1934 لينتهي عام 1939 ويتم افتتاح السدة من قبل الملك غازي ملك العراق في 1939/3/29 وهي تقع عند لحدود الشمالية لمدينة الكوت آنذاك.

توسيع ما هو قائم

تتكون السدة من 56 بوابة عرض كل منها ستة امتار وعرض كل دعامة بين بوابتين متجاورتين 2.25 متر وارتفاعها من ارضية حوض النهر إلى بداية القوس ثمانية امتار. ويبلغ طول السدة 500 متر وفيها ممر للسفن (هويس ملاحي) عرضه 16.5 متر وطوله 80 متراً.

واشار مدير المشروع المهندس جواد كاظم إنه بعد إنشاء سدة الكوت هذه تم ارواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية القائمة وكذلك تم الشروع فيما بعد بتنفيذ مشروع الدجيلة الزراعي الذي يروي مساحة نحو 430 الف دونم وكذلك مشروع الدلتا غرب السدة وهو من أهم المشاريع الزراعية ليس في محافظة واسط بل على صعيد العراق ولم تكن السدة وحدها قد انشأت في تلك الفترة بل لحق بها ناظم الغراف الذي يقع على صدر نهر الغراف لجديد الذي حفر على شكل قناة طولها ثلاثة كيلومترات تتصل نهايتها البعيدة بالمجرى القديم ويقع هذا الناظم في الجانب الايمن لدجلة شمال السدة ويتكون من سبع بوابات عرض كل منها ستة أمتار وله هويس للملاحة عرضه ثمانية امتار وكذلك ناظم الدجيلة الذي انشئ عام 1940 وهو يتفرع من الجانب الايمن للنهر أيضاً في نقطة تقع على بعد 330 متر أشمال السدة ويكون الناظم من فتحتين عرض كل منها خمسة امتار ويجري هذا النهر الدجيلة قريباً من نهر دجلة القديم ويتفرع منه 13 جدولاً وما يطلق عليها في مفهوم الريف "شافه"

وفي عام 1967 تم الشروع بتوسيع سدة الكوت لتصبح بممرين بعد أن كانت بممر واحد مع تحسين ممر الاسماك (اللوك) بحيث يسمح بمرور اكبر كمية من الاسماك القادمة من مناطق الاهوار في طريقها إلى أعالي دجلة.

لكن سدة الكوت التي كانت حتى منتصف السبعينيات تتكدس خلفها كميات هائلة من الاسماك كالبني والكطان والشبوط بحيث لم تتيح كثرتها للمرء أن يشاهد المياه مطلقاً وأصبحت حكراً لاشخاص معدودين هم إزلام نظام صدام ممن كانوا يعتبرون الاقتراب من السدة واللوك جريمة كبرى أو عملاً تخريبياً كي يكون سمك الكوت لهم وحدهم والادهى من ذلك شيدوا على كتف السدة داراً للاستراحة خاصة بمخابراتهم القمعية فكانت عمليات الصيد اليومي للاسماك تتم على وفق رغباتهم وبمختلف الوسائل والاساليب التي يبتدعونها ناهيك عن قيام إزلام ذلك النظام بتحجيم كميات المياه المارة عبر نهر دجلة وتحويلها إلى المزارع والبحيرات الخاصة بهم الأمر الذي أدى إلى شحة كبيرة ظهرت في مياه نهر دجلة حيث أغلقوا البوابات تماماً وجعل مرور المياه يكون عبر الهويس فقط كي يصطادون ما يرغبونه من الاسماك مما جعل حوض دجلة يجف عند مؤخرة السدة ليتحول النهر إلى حقول ومزارع وشواطئ استغلت بشكل أو بآخر.

منطقة للطمر الصحي

البعض من المواطنين وللاسف الشديد ممن يسكنون قريباً من تلك المنطقة جعلوا النهر بمثابة منطقة للطمر الصحي حيث ترمى القمامة والنفايات والانقاض بشكل لا يصدق ودون وازع للضمير لكننا مدعوون جميعاً لمنع مثل هذه الظواهر والحفاظ على شاطئ دجلة الجميل علاوة على رفضنا القاطع للاساليب البتكرة حديثاً في عمليات صيد الاسماك التي عادت مجدداً لتظهر عند مؤخرة السدة خاصة استخدام التفجرات والسموم والصعقات الكهربائية التي يقوم بها البعض على مرأى ومسمع الجميع.

إننا ندعو وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع وزارة الداخلية للحفاظ على سدة الكوت من عبث الآخرين كما ندعو وزارة البيئة للمساهمة في الحفاظ على جمالية مجرى النهر من التصرفات غير المسؤولة لبعض الخارجين على القانون.

برنامج لتدريب الاساتذة الجامعيين والملاكات الادارية بالتنسيق مع اليونسكو

طلب تخصيص 140 مليون دولار لتأهيل الاقسام الداخلية بالطبة

بغداد / طالب الماس الياس

ابرمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع منظمة اليونسكو برنامجاً لتأهيل وتدريب للاكات العلمية لاكسابهم مهارات جديدة تؤهلهم لإدارة مؤسساتهم في مستوى يتلاءم والتقدم العلمي الذي يشهده العالم.

ذكر ذلك الدكتور صباح ناجي الموسوي مدير عام دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في الوزارة لـ (المدى) وقال إن البرنامج الذي أعد مع المنظمة جاء في ضوء النجاة التي قدمتها دولة قطر الشقيقة للعراق من أجل النهوض بواقع التعليم العالي، مبيناً إن البرنامج سيشمل تأهيل وتدريب اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي المؤسسات العلمية التابعة للوزارة من خلال إشراكهم بدورات في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والنمسا وبعض الدول الاخرى للتقدمة وتكون مدة الدورة تتراوح ما بين (3-6) أشهر لغرض اكسابهم مهارات جديدة في فن إدارة المؤسسات العلمية بأساليب تتلاءم مع مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي ومواكبتهم للتطورات التي يشهدها العالم.

واشار الدكتور الموسوي إن البرنامج يشمل تدريب الشمولين حسب تخصصاتهم ويكون عدد المرشحين بواقع / 2 مرشح عن كل جامعة من الجامعات العراقية والهيئة العراقية للاختصاصات الطبية والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية ومركز البحوث التربوية والنفسية والمركز العراقي لبحوث السرطان فيما خصص لهيئة التعليم التقني عشرة مرشحين داعياً الهيئات والمراكز العنية لترشيح منتسبين واكمال الاجراءات للطلوبة.

من جهة أخرى أعدت هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطة لإعادة وتأهيل الاقسام الداخلية وتدريب الطلبة خلال العطلة الصيفية للعام الدراسي الحالي بما يخدم مستقبل البلاد خلال الفترة القليلة.

ذكر ذلك مصدر مسؤول في هيئة التعليم التقني لـ (المدى) وقال إن الخطة تتضمن إعادة وتأهيل الاقسام الداخلية التابعة للهيئة في عموم المحافظات التي تعرضت لعمليات التدمير والنهب وما تعانيه حالياً من مشاكل في طفح المجاري وشحه الكهرباء والخدمات الأخرى، مشيراً إلى أن الهيئة طلبت من الوزارة تخصيص مبلغ (140) مليون دولار لتنفيذ هذا الشروع وبين المصدر أن الهيئة أعدت أيضاً خطة بالتعاون مع مركز تطوير للاكات تهدف لرفع واقع التدريب الصيفي للطلبة واعدادهم إعداداً متميزاً وأصقال خبراتهم العلمية في أختصاصاتهم وتتضمن الخطة (598) برنامجاً تدريبياً وبواقع (185) برنامجاً في الاختصاصات الهندسية و (413) برنامجاً في الاختصاصات الطبية والادارية والفنون الزراعية والحاسبات والانترنت وسوف يكون تدريب الطلبة في دوائر ومؤسسات الدولة والعامل والمصانع كافة.